

**No. 41401**

---

**Belgium  
and  
Morocco**

**Convention between the Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco on  
judicial assistance in criminal matters (with declaration). Brussels, 7 July 1997**

**Entry into force:** *1 May 2005 by notification, in accordance with article 23*

**Authentic texts:** *Arabic, Dutch and French*

**Authentic text (declaration):** *French*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *Belgium, 26 May 2005*

---

**Belgique  
et  
Maroc**

**Convention entre le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc sur l'entraide  
judiciaire en matière pénale (avec déclaration). Bruxelles, 7 juillet 1997**

**Entrée en vigueur :** *1er mai 2005 par notification, conformément à l'article 23*

**Textes authentiques :** *arabe, néerlandais et français*

**Texte authentique (déclaration) :** *français*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Belgique, 26 mai 2005*

يجب على كلا الطرفين المتعاقدين، أن يشعر الطرف الآخر باستكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي لتاريخ تبادل آخر هذين الإشعارين.

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محدودة، ما لم يوجه أحد الطرفين طلب كتابي بإلغائها عن الطريق الدبلوماسي للطرف الآخر، ويبدأ سريان مفعول هذا الإلغاء بعد ستة أشهر من توجيهه. وإثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان للدولتين على هذه الاتفاقية ووضعاً عليها خاتمهما.

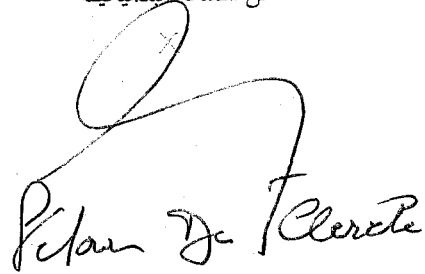
وحرر في بتاريخ في نظيرين أصليين  
باللغات العربية والفرنسية والنرويجية، وللنصوص الثلاثة نفس الحجية.

عن المملكة المغربية



عبدالحق س. البشير

عن المملكة اللجيكية



### جايه التعاون القضائي

باستثناء مقتضيات المنصوص عليها في المادة 9 يمكن للطرفين التنازل عن المصاريف الناتجة عن التعاون القضائي، باستثناء صوائر أعمال الخيرة وترد هذه الصوائر بناء على الإدلاء بالمستندات المثبتة.

### المادة الواحدة والعشرون تبادل المعلومات حول التشريعات الوطنية

1) يتعهد الطرفان المتعاقدان بان يتبادلا المعلومات حول التشريعات الصادرة سواء ا الميدان الجنائي وكذا المسطرة الجنائية أو التنظيم القضائي.

وفي هذا النطاق، وكونها الجهة المكلفة بتلقي طلبات تبادل المعلومات المقدمة من طرف السلطات القضائية وتوجيهها إلى الجهة المختصة للطرف الآخر :

وزارة العدل  
وزارة العدل

تعيين المملكة المغربية  
تعيين المملكة البلجيكية

2) يمكن رفض تبادل المعلومات إذا كان من شأنه المس بمصالح الدولة المطلوبة، أو إذا ارتأت أن في الاستجابة للطلب المس بسيادتها أو بأمنها.

3) يجوز طلب تبادل المعلومات والوثائق المرفقة به باللغة الفرنسية، وتكون الإجابة محررة بنفس اللغة.

### مقتضيات ختامية المادة الثانية والعشرون

تلغي هذه الاتفاقية، الاتفاقية المتعلقة بتسليم المجرمين والتعاون القضائي في الميدان الجنائي المبرمة بين المملكة البلجيكية والمملكة المغربية، وكذا البروتوكول الإضافي الموقعين في الرباط بتاريخ 27 فبراير 1959، وذلك في نطاق التعاون القضائي في الميدان الجنائي.

المادة السابعة عشرة  
اللغات

(1) يحزر طلب التعاون القضائي والوثائق المرفقة به بلغة الدولة الطالبة وتصحب به نسخة مترجمة إلى اللغة الفرنسية.

(2) طلب التعاون القضائي والوثائق المرفقة به المترجم إلى لغة الدولة المطلوبة، يجب أن يكون مصادقا عليه من شخص معترف به لهذه الغاية حسب قوانين الدولة الطالبة.

المادة الثامنة عشرة  
الإعفاء من التصديق

تطبيقا لمقتضيات هذه الاتفاقية، فإن جميع الوثائق التي تمت ترجمتها بعد تحريرها أو التصديق عليها من طرف المحاكم أو أية سلطة مختصة أخرى لأحد الطرفين، تعفى من التصديق عليها إذا كانت محتومة بطابع رسمي.

المادة التاسعة عشرة  
حل النزاعات

كل نزاع طارئ يكون ناتجا عن تأويل أو تطبيق هذه الاتفاقية، يحل عبر الطريؤ الدبلوماسي.

وبناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين تشكل لجنة استشارية مختلطة مكونة من ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل، ويمكن أن تجتمع بصفة دورية لحل كل المشاكل الناتجة عن تطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية.

### المسطرة

1) توجه الانابات القضائية المنصوص عليها في المادتين 4 و 6 من هذه الاتفاقية الطريق الدبلوماسي، وتوجه طلبات تبليغ القرارات القضائية وسجلات السوابق العدلية ، إلى وزارة العدل في البلدين المتعاقدين.

2) يمكن في حالة الاستعجال أن توجه مباشرة الانابات القضائية من طرف السد القضائية التابعة للطرف الطالب إلى السلطات القضائية التابعة للطرف المطلوب، وترجى الانابات القضائية والمستندات المتعلقة بتنفيذها في جميع الأحوال حسب الطريق المقررة في السابقة.

3) يجوز أن يباشر تبادل الاتصالات الرامية إلى نيل مجرد معلومات بين السلطات القد أو سلطات الشرطة الجنائية.

### المادة الخامسة عشرة

#### التبليغ عن الوقائع في حالة المتابعة

1) توجه التبليغات عن الوقائع المتعلقة بالمتابعات طبقا للمقتضيات المنصوص علي المادة 14 من هذه الاتفاقية.

2) تخبر الدولة المطلوبة الدولة الطالبة بموهلات محاكمها المختصة وبإمكانية تدخل الط المتضرر كطرف مدني في الدعوى وكذا بطرق الطعن المستعملة.

3) يجب على الدولة المطلوبة إشعار الدولة الطالبة بنتيجة التبليغ.

### المادة السادسة عشرة

#### تبادل المعلومات حول الأحكام

#### والقرارات القضائية

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات عن الأحكام الجنائية والإجراءات الأمنية المسد بالسجل العدلي لرعايا أي من الطرفين ويتم هذا التبادل بين وزارتي العدل للبلدين المتعاقدين =

القضائية للدولة الطالبة عن حضور الشاهد أو الخبير أو الشخص التابع، إذا كان بإمكانه مغاد التراب أو عاد إليه بعد خروجه منه.

### المادة الثانية عشرة تبادل سجلات السوابق العدلية

(1) يتم تبادل المعلومات المستخلصة من سجلات السوابق العدلية والمطلوبة في قضية جند كما لو أنها مطلوبة من السلطة القضائية في الدولة المطلوب منها.

(2) يجب أن يكون طلب المعلومات المقدم من طرف محكمة مدنية أو سلطة إدارية معد ويتم الاستجابة إليه طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الداخلية المعمول بها في الدولة المطلوب؛

### المادة الثالثة عشرة شكل طلب التعاون القضائي

(1) يجب أن يتوفر في طلب التعاون القضائي المعلومات الآتية :  
أ) السلطة المصدرة للطلب؛  
ب) موضوع وسبب الطلب؛  
ج) تحقيق هوية وجنسية المطلوب إذا أمكن ذلك؛  
د) اسم وعنوان المرسل إليه إن أمكن ذلك؛  
هـ) جميع المعلومات التي تتوفر عليها سلطة الدولة الطالبة والمتعلقة بطلب التعاون القض عند الاقتضاء.

(2) من جهة أخرى، يجب أن تتضمن طلبات الانابات القضائية المقررة في المادتين 4 و عرض موجز لوقائع الأفعال المنسوبة للمتهم ونص القوانين الواجبة التطبيق.

### حضور الشهود المعتقلين

(1) إذا كان الأمر يقتضي حضور شاهد معتقل بنفسه أو من أجل مواجهة، ينقل مؤقتا البلد الذي يتعين الاستماع فيه إليه شرط إرجاعه داخل الأجل المحدد من طرف الدولة المطلوب؛ وذلك تحت جميع التحفظات والمقتضيات المنصوص عليها في المادة 11 من هذه الاتفاقية إن أمك تطبيقها.

(2) يمكن رفض نقل الشاهد المعتقل في الحالات التالية :

(أ) إذا لم يوافق الشاهد المعتقل على نقله.

(ب) إذا كان حضور الشاهد المعتقل ضروريا في قضية جنائية جارية في الدولة المطلوبة.

(ج) إذا كان من المحتمل أن نقل الشاهد المعتقل من شأنه أن يؤدي إلى تمديد اعتقاله هناك اعتبارات قهرية تحول دون نقله إلى الدولة الطالبة.

(3) الشاهد المعتقل الذي ينقل إلى الدولة الطالبة يبقى معتقلا ماعدا إذا تقدمت الدولة المطلوبة التي وافقت على نقله بطلب لإطلاق سراحه.

### المادة الحادية عشرة

### حصانة الشهود والخبراء

(1) لا يجوز متابعة أو اعتقال أو تقييد الحرية الشخصية لأي شاهد أو خبير كيفما كان جنسيته، استدعي من طرف السلطات القضائية للدولة الطالبة، بسبب أفعال أو أحكام سابقة لخروجه من تراب الدولة المطلوبة.

(2) لا تجوز متابعة أو اعتقال أو تقييد الحرية الشخصية لأي شخص كيفما كان جنسيته، استدعي للحضور من طرف السلطات القضائية للدولة الطالبة بسبب أفعال أو أحكام سابقة لخروجه من تراب الدولة المطلوبة، ولم ينص عليها في الاستدعاء الموجه إليه.

المطلوبة يشهد فيه بإجراء التبليغ وشكله وتاريخه ويوجه فوراً أحد هذين المستندين إلى السلطة الطالبة.

(3) إذا رفض المخصص به تلقي الرسم أو إذا لم يتمكن مباشرة التبليغ لسبب آخر، فترجع السلطة المطلوبة الرسم بدون تأخير إلى السلطة الطالبة مع بيان السبب الذي حال دون التبليغ.

#### المادة الثامنة

#### إستدعاء الشهود والخبراء

(1) بناء على طلب صريح باستدعاء الشاهد أو الخبير شخصياً من الطرف الطالب، يوجأ الطرف المطلوب منه تبليغ الاستدعاء إلى الشاهد أو الخبير ويحثه على الحضور فوق تراب الدول الطالبة ويبلغ جواب الشاهد أو الخبير إلى السلطة الطالبة.

(2) كل شاهد أو خبير لم يمثل للاستدعاء الموجه إليه من أحد الطرفين المتعاقدين، رغم توصله بالاستدعاء، لا يمكن متابعته أو اتخاذ أي إجراء يقيد حريته ولو نص على ذلك في الاستدعاء الموجه إليه، ما لم يتكرر استدعاؤه من جديد وحضر من تلقاء نفسه فوق تراب الدول الطالبة.

#### المادة التاسعة

#### صوائر السفر وإقامة الخبراء والشهود

(1) تمنح صوائر السفر والإقامة للشاهد أو الخبير حسب التعريفات والنظم المعمول بها في الدولة الطالبة.

(2) يجب أن ينص في الاستدعاء أو في طلب تبليغ الاستدعاء الموجه إلى الشاهد أو الخبير، على مقدار صوائر السفر والإقامة وكيفية أدائها من طرف السلطات المختصة في الدولة الطالبة.

(3) تلتزم سلطات الدولة الطالبة بمنح جميع التسهيلات الممكنة للشاهد أو الخبير للتنقل فوق ترابها، وكذا بمنح جزء من مصاريف السفر والإقامة أو كل المبلغ حسب طلب الشاهد أو الخبير.



### تسليم الوثائق والأشياء

1) يمكن للدولة المطلوبة أن توجّل تسليم الأشياء أو الملفات أو أصل الوثائق إذا كانت ضرورية لإنجاز مسطرة جنائية جارية، غير أنه بمجرد إنهاء إجراءات المسطرة تسلم الوثائق المطلوبة.

2) تسلم الدولة الطالبة الأشياء وأصول الملفات والوثائق المسلمة لتنفيذ إنابة قضائية، في أقرب وقت ممكن، إلى الدولة المطلوبة ما لم تنازل عنها صراحة هذه الأخيرة.

### المادة السادسة

#### مباشرة التفتيش والحجز

إن الطرفين المتعاقدين يعلقان قبول تنفيذ الانابات القضائية الرامية إلى مباشرة الحجز أو التفتيش، على الشروط التالية :

أ) يجب أن تكون الوقائع المبرزة لطلب الإنابة القضائية معاقب عليها في قانون الطرفين المتعاقدين بعقوبة سالبة للحرية لا تتعدى ستة أشهر على الأقل.

ب) يجب أن تكون الإنابة القضائية المطلوب تنفيذها ملائمة لقانون الدولة المطلوبة.

ج) يجب أن يكون طلب التفتيش أو الحجز مرفقاً بأمر صادر عن قاضي مختص في الدولة الطالبة.

### المادة السابعة

#### تبليغ وثائق المسطرة

#### والقرارات القضائية

#### في الميدان الجنائي

1) تعمل السلطة المطلوب منها تبليغ رسم قضائي ما، على تحقيق هذا التبليغ بمجرد تسليم الرسم إلى المخصص به ما لم تلتمس السلطة الطالبة التبليغ بطريقة أخرى.

### الإستثناءات

1) لا تطبق هذه الاتفاقية في حالة ارتكاب جرائم عسكرية أو سياسية صرفة

2) يمكن رفض التعاون القضائي :

أ) إذا كان الطلب يرمز إلى جرائم تعتبر في قانون الدولة المطلوبة كجرائم مرتبطة بجرائم سياسية أو عسكرية.

ب) إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه أن يمس بالنظام العام للطرف المطلوب منه التسليم لاسيما بسيادته أو سلامته أو إذا كان يتنافى وتشريعه الداخلي

### المادة الثالثة

#### أسباب الرفض

يجب أن يكون كل رفض للتعاون القضائي معللا

### المادة الرابعة

#### تنفيذ الإنايات القضائية

1) تنفذ الدولة المطلوبة، طبقا للكيفية المقررة في تشريعها، طلبات التعاون القضائي المتعلقة بقضية جنائية والموجهة من لدن السلطات القضائية المختصة للدولة الطالبة والهادفة إلى تميم إجراءات التحقيق، وكذا إلى الإطلاع على حجج الإثبات أو ملفات أو مستندات أو أشياء.

2) يمكن للدولة المطلوبة أن توجه نسخ أو نسخ مطابقة لهذه الملفات أو هذه المستندات المطلوبة، غير أنه في حالة ما إذا التمسّت الدولة الطالبة إرسال الأصول بشكل ضريح، فإن طلبه يلبي حسب الإمكانيات المتاحة.

## اتفاقية

بين

المملكة البلجيكية  
والمملكة المغربية  
حول التعاون القضائي  
في الميدان الجنائي

إن المملكة البلجيكية والمملكة المغربية،

رغبة منهما في الحفاظ على الروابط التي تجمع بين البلدين وتقويتها، وبالمخصوص تنظيم علاقاتهما في ميدان التعاون القضائي في المادة الجنائية، قررتا تجديد وتعديل الاتفاقية المتعلقة بالتسليم والتعاون القضائي في الميدان الجنائي وكذا البروتوكول الإضافي الموقعين في 27 فبراير 1959، وعليه قررتا عقد الاتفاقية التالية :

### المادة الأولى التزامات التعاون

- 1) يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يتبادلا وفقا للقواعد والشروط المحدد في المواد التالية، التعاون القضائي في الميدان الجنائي.
- 2) تطبق مقتضيات هذه الاتفاقية كذلك إذا كان طلب التعاون القضائي يتعلق بمسطرة زجرية في الميدان الضريبي (الجمارك ورسوم الإنتاج والضرائب المباشرة أو غير المباشرة ومراقبة العملة).
- 3) لا يطبق هذا التعاون القضائي على التنفيذ المتبادل للقرارات الصادرة في الميدان الجنائي.

[ DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS ]

**OVEREENKOMST**  
**TUSSEN**  
**HET KONINKRIJK BELGIË**  
**EN**  
**HET KONINKRIJK MAROKKO**  
**BETREFFENDE WEDERZIJDSE RECHTSHULP IN STRAFZAKEN**

**OVEREENKOMST  
TUSSEN  
HET KONINKRIJK BELGIË  
EN  
HET KONINKRIJK MAROKKO  
BETREFFENDE WEDERZIJDSE RECHTSHULP IN STRAFZAKEN**

**HET KONINKRIJK BELGIË**

**EN**

**HET KONINKRIJK MAROKKO**

ERNAAR strevend de banden die hun beider landen verenigen, te handhaven en nauwer aan te halen en hun betrekkingen betreffende wederzijdse rechtshulp in strafzaken te regelen, hebben besloten de Overeenkomst betreffende uitlevering en wederzijdse rechtshulp en het Aanvullend Protocol van 27 februari 1959 te actualiseren en aan te passen. Bijgevoeg hebben zij besloten de volgende overeenkomst te sluiten :

**ARTIKEL 1**

**Verplichting tot wederzijdse hulp**

- 1°) De Overeenkomstsluitende Partijen verbinden zich ertoe, volgens de regels en onder de voorwaarden bepaald in de hiernavolgende artikelen, elkaar in elke strafzaak rechtshulp te verlenen.
- 2°) De bepalingen van deze Overeenkomst zijn eveneens van toepassing wanneer de gevraagde wederzijdse rechtshulp betrekking heeft op een strafvordering in fiscale zaken (douane en accijnzen, directe of indirecte belastingen en deviezencontrole).
- 3°) Deze hulp wordt niet verleend voor de wederzijdse tenuitvoerlegging van beslissingen in strafzaken.

ARTIKEL 2

Uitzonderingen

- 1°) Deze Overeenkomst is niet van toepassing in geval van zuiver militaire of politieke misdrijven.
- 2°) Rechtshulp kan worden geweigerd :
  - a) wanneer het verzoek betrekking heeft op misdrijven die door de aangezochte Staat als een met een politiek of militair misdrijf samenhangend misdrijf worden beschouwd;
  - b) wanneer de aangezochte Staat van oordeel is dat de uitvoering van het verzoek zou kunnen leiden tot een aantasting van de soevereiniteit, van de veiligheid of van de openbare orde, dan wel niet verenigbaar is met zijn wetgeving.

ARTIKEL 3

Motivering van de weigering

Elke weigering rechtshulp te verlenen wordt met redenen omkleed.

ARTIKEL 4

Uitvoering van ambtelijke opdrachten

- 1°) De aangezochte Staat geeft, volgens de procedure waarin in zijn eigen wetgeving is voorzien, gevolg aan de verzoeken om rechtshulp aangaande een strafzaak die tot hem wordt gericht door de rechterlijke autoriteiten van de verzoekende Staat en die tot doel hebben het verrichten van daden van onderzoek, het toezenden van overtuigingsstukken of het overhandigen van voorwerpen, van dossiers of van documenten.
- 2°) De aangezochte Staat kan volstaan met de toezending van voor eensluidend gewaarmerkte afschriften of fotokopieën van de dossiers of documenten waarom wordt gevraagd.

Indien de verzoekende Staat uitdrukkelijk vraagt om toezending van het origineel, dient aan een dergelijk verzoek voor zover mogelijk gevolg te worden gegeven.

ARTIKEL 5

Overhandiging van documenten en voorwerpen

- 1°) De aangezochte Staat kan de overhandiging van voorwerpen, dossiers of originelen van documenten waarvan de toezending is gevraagd, uitstellen wanneer zij deze nodig heeft voor een strafrechtelijke procedure. De overhandiging vindt plaats zodra de procedure beëindigd is.

- 2°) De voorwerpen alsmede de originele dossiers en documenten die ter uitvoering van een ambtelijke opdracht zijn overhandigd, worden zo spoedig mogelijk door de verzoekende Staat aan de aangezochte Staat teruggegeven, tenzij laatstgenoemde ervan uitdrukkelijk afstand doet.

#### ARTIKEL 6

##### Huiszoeking en inbeslagneming

De Overeenkomstsluitende Partijen stellen de ontvankelijkheid van de ambtelijke opdrachten strekkende tot huiszoeking en inbeslagneming niet afhankelijk van andere voorwaarden dan die welke hierna zijn opgesomd :

- a) Het feit dat tot de ambtelijke opdracht aanleiding geeft, is volgens het recht van de Overeenkomstsluitende Partijen strafbaar met een vrijheidsberovende straf met een maximumduur van ten minste zes maanden.
- b) De uitvoering van de ambtelijke opdracht is verenigbaar met het recht van de aangezochte partij.
- c) Het verzoek over te gaan tot een huiszoeking of een inbeslagneming moet vergezeld gaan van een bevel van de bevoegde onderzoeksrechter in de verzoekende Staat

#### ARTIKEL 7

##### Betekening van processtukken en van rechterlijke beslissingen in strafzaken

- 1°) De autoriteit die wordt aangezocht om een gerechtelijk stuk te betekenen, doet dit door eenvoudige uitreiking aan de geadresseerde voor zover de verzoekende autoriteit geen andere vorm van betekening vraagt.
- 2°) Het bewijs van betekening wordt geleverd door middel van een door de geadresseerde gëdagtekend en ondertekend ontvangstbewijs of van een verklaring van de aangezochte autoriteit houdende vaststelling van het feit, de vorm en de datum van betekening. Een van beide documenten wordt onmiddellijk aan de verzoekende autoriteit teruggezonden.
- 3°) Indien de geadresseerde weigert het stuk in ontvangst te nemen of indien de betekening om een andere reden niet kan geschieden, zendt de aangezochte autoriteit het stuk onverwijld terug aan de verzoekende autoriteit met opgave van de redenen die de betekening hebben belet.

#### ARTIKEL 8

##### Dagvaarding van getuigen en deskundigen

- 1°) Op uitdrukkelijk verzoek van de verzoekende partij nodigt de aangezochte partij de getuige of de deskundige uit zich op het grondgebied van de andere partij te begeven

teneinde er persoonlijk te verschijnen. Het antwoord van de getuige of van de deskundige wordt aan de verzoekende autoriteit meegegeeld.

- 2°) De getuige of deskundige die geen gevolg heeft gegeven aan een dagvaarding waarvan de toezending is gevraagd, kan aan geen enkele sanctie of dwangmaatregel worden onderworpen, zelfs niet indien in de dagvaarding een verplichting om te verschijnen is vermeld, tenzij de betrokkene zich daarna uit vrije wil op het grondgebied van de verzoekende Staat begeeft en hij daar op wettige wijze opnieuw wordt gedagvaard.

#### ARTIKEL 9

##### Reis- en verblijfskosten van getuigen en deskundigen

- 1°) Aan de getuige of aan de deskundige worden reis- en verblijfskosten betaald volgens de tarieven en reglementen die van kracht zijn in de verzoekende Staat.
- 2°) Het verzoek tot uitreiking van de dagvaarding of de dagvaarding vermeldt het bedrag en de wijze van terugbetaling van de reis- en verblijfskosten aan de getuige of aan de deskundige door de bevoegde autoriteit van de verzoekende Staat.
- 3°) De bevoegde autoriteiten van de verzoekende Staat verbinden zich ertoe om, voor zover zulks mogelijk is, de verplaatsingen van de getuige of de deskundige op hun grondgebied te vergemakkelijken, met inbegrip van het voorschot, op verzoek van voornoemden, op de volledige of een gedeelte van de reis- en verblijfskosten.

#### ARTIKEL 10

##### Verschijning van getuigen die van hun vrijheid zijn beroofd

- 1°) Indien de verzoekende Staat om de verschijning in persoon, hetzij als getuige, hetzij tot confrontatie, verzoekt van een persoon die van zijn vrijheid is beroofd, wordt de betrokkene tijdelijk overgebracht naar het grondgebied waar het verhoor moet plaats vinden, op voorwaarde dat hij binnen de door de aan-gezochte Staat vastgestelde termijn wordt teruggezonden en onder voorbehoud van het bepaalde in artikel 11, voor zover dit toepassing kan vinden :
- 2°) De overbrenging kan worden geweigerd :
  - a) indien de gedetineerde er niet in toestemt;
  - b) indien zijn aanwezigheid vereist wordt in een strafrechtelijke procedure op het grondgebied van de aangezochte Staat;
  - c) indien zijn overbrenging de duur van zijn detentie zou kunnen verlengen of indien andere dwingende redenen zich tegen zijn overbrenging naar het grondgebied van de verzoekende Staat verzetten.



- 3°) De overgebrachte persoon blijft op het grondgebied van de verzoekende Staat in hechtenis, tenzij de Staat die de overbrenging van de gedetineerde toestaat, om zijn invrijheidstelling verzoekt.

#### ARTIKEL 11

##### Immunititeit van getuigen en deskundigen

- 1°) Getuigen of deskundigen, van welke nationaliteit ook, die na gedagvaard te zijn voor de rechterlijke autoriteiten van de verzoekende Staat verschijnen, kunnen op het grondgebied van die Staat noch worden vervolgd, noch in hechtenis genomen, noch aan enige andere vrijheidsbeperking worden onderworpen voor feiten of veroordelingen die voorafgingen aan hun vertrek van het grondgebied van de aangezochte Staat.
- 2°) Een persoon, van welke nationaliteit ook, die gedagvaard is om voor de rechterlijke autoriteiten van de verzoekende Staat te verschijnen teneinde zich te verantwoorden voor feiten ten aanzien waarvan tegen hem strafvervolging is ingesteld, kan noch worden vervolgd, noch in hechtenis genomen, noch aan enige andere vrijheidsbeperking worden onderworpen voor feiten of veroordelingen welke voorafgingen aan zijn vertrek van het grondgebied van de aan-gezochte Staat, voor zover zij niet in de dagvaarding zijn vermeld.
- 3°) De in dit artikel bedoelde immunititeit houdt op te bestaan wanneer de getuige, de deskundige of de verdachte, hoewel hij gedurende dertig achtereenvolgende dagen na het tijdstip waarop zijn aanwezigheid niet meer door de rechterlijke autoriteiten werd vereist, de mogelijkheid had het grondgebied van de verzoekende Staat te verlaten, daar desalniettemin is gebleven of op dat grondgebied is teruggekeerd na het te hebben verlaten.

#### ARTIKEL 12

##### Mededeling van uittreksels uit het strafregister

- 1°) De uit het strafregister afkomstige inlichtingen die in een strafzaak worden gevraagd, worden in dezelfde mate meegedeeld als wanneer ze door een rechterlijke autoriteit van de aangezochte Staat zouden zijn gevraagd.
- 2°) De verzoeken die uitgaan van een burgerlijke rechtbank of van een administratieve autoriteit, moeten met redenen worden omkleed. Er wordt gevolg aan gegeven voor zover zulks krachtens de interne wetgeving of reglementen van de aangezochte Staat mogelijk is.

#### ARTIKEL 13

##### Vorm van de verzoeken om rechtshulp

- 1°) Verzoeken om rechtshulp dienen de volgende gegevens te bevatten :
- a) de autoriteit waarvan het verzoek uitgaat;

- b) het onderwerp en de grond van het verzoek;
  - c) voor zover mogelijk, de identiteit en de nationaliteit van de betrokken persoon;
  - d) indien nodig de naam en het adres van degene voor wie het bestemd is;
  - e) in voorkomend geval, alle andere inlichtingen waarover de verzoekende autoriteit in verband met het verzoek om rechtshulp beschikt.
- 2°) Bovendien bevatten de ambtelijke opdrachten bedoeld in de artikelen 4 en 6 een kort overzicht van de feiten, de tenlasteleggingen en de toepasselijke wetteksten.

#### ARTIKEL 14

##### Procedure

- 1°) De ambtelijke opdrachten bedoeld in de artikelen 4 en 6 van deze Overeenkomst worden overgezonden langs diplomatieke weg. De verzoeken om betekening van gerechtelijke stukken en uittreksels uit het strafregister worden rechtstreeks tussen de Ministeries van Justitie van beide landen overgezonden.
- 2°) In spoedeisende gevallen kunnen de bedoelde ambtelijke opdrachten rechtstreeks door de rechterlijke autoriteiten van de verzoekende Partij worden gericht tot de rechterlijke autoriteiten van de aangezochte Partij. De ambtelijke opdrachten en de stukken die op hun uitvoering betrekking hebben, worden in alle gevallen teruggezonden op de in het vorige lid bepaalde wijze.
- 3°) De mededelingen die ertoe strekken gewone inlichtingen te verkrijgen, kunnen rechtstreeks worden uitgewisseld tussen de rechterlijke autoriteiten of de autoriteiten van criminele politie.

#### ARTIKEL 15

##### Aangifte van feiten met het oog op vervolging

- 1°) Elke aangifte van feiten met het oog op vervolging wordt overgezonden langs de in artikel 14 van deze Overeenkomst bepaalde weg.
- 2°) Zodra de aangezochte Staat de bevoegdheid van zijn rechtbanken heeft vastgesteld, geeft hij de verzoekende Staat kennis van de mogelijkheden voor de benadeelde partijen om zich burgerlijke partij te stellen, alsmede van de openstaande rechtsmiddelen.
- 3°) De aangezochte Staat moet aan de verzoekende Staat kennis geven van het gevolg dat aan zijn verzoek is gegeven.

ARTIKEL 16

Uitwisseling van mededelingen omtrent veroordelingen en van rechterlijke beslissingen

Elke Overeenkomstsluitende Partij geeft aan de betrokken Partij kennis van strafvonnissen en van andere veiligheidsmaatregelen die betrekking hebben op onderdanen van die Partij en in het strafregister zijn vermeld; de Ministeries van Justitie wisselen deze mededelingen ten minste éénmaal per jaar uit. Op uitdrukkelijk verzoek wordt een kopie van de genomen beslissing overgezonden.

ARTIKEL 17

Talen

- 1°) Het verzoek om rechtshulp en alle bijlagen worden opgesteld in de taal van de verzoekende Partij en gaan vergezeld van een vertaling in de Franse taal.
- 2°) Elke vertaling die een verzoek om rechtshulp vergezelt, is voor eensluidend verklaard door een daartoe overeenkomstig de wetgeving van de verzoekende Partij gemachtigd persoon.

ARTIKEL 18

Vrijstelling van legalisatie

Met toepassing van deze Overeenkomst zijn de documenten en vertalingen opgesteld en voor eensluidend verklaard door de rechtbanken of andere bevoegde autoriteiten van een van beide Partijen, waarop een officieel zegel is aangebracht, niet aan legalisatie onderworpen.

ARTIKEL 19

Regeling van geschillen

Geschillen die voortvloeien uit de uitlegging of uit de toepassing van deze Overeenkomst, worden langs diplomatieke weg opgelost.

Er wordt een gemengde raadgevende commissie ingesteld, bestaande uit vertegenwoordigers van de Ministeries van Buitenlandse Zaken en Justitie, die op geregelde tijdstippen vergadert op verzoek van een van beide Staten, teneinde de regeling van de problemen die uit de toepassing van deze Overeenkomst kunnen voortvloeien, te vergemakkelijken.

ARTIKEL 20

Kosteloze rechtsbijstand

Onverminderd het bepaalde in artikel 9, zien de Partijen af van vergoeding van de kosten veroorzaakt door de rechtshulp, met uitzondering evenwel van de kosten voor deskundigenonderzoek. Deze kosten worden vergoed tegen overlegging van bewijsstukken.

ARTIKEL 21

Uitwisseling van inlichtingen over de nationale wetgeving

- 1°) De Overeenkomstsluitende Partijen verbinden zich ertoe inlichtingen uit te wisselen over hun onderscheiden strafwetgeving, alsmede over de strafrechtelijke procedure en de rechterlijke organisatie.

Te dien einde wijst België het Ministerie van Justitie aan, dat wordt belast met de ontvangst van de verzoeken om inlichtingen van haar eigen rechterlijke autoriteiten en de overzending ervan aan de ter zake bevoegde organen in de andere Partij.

Marokko wijst het Ministerie van Justitie aan.

- 2°) De aangezochte Staat kan weigeren gevolg te geven aan een verzoek om inlichtingen wanneer zijn belangen door een geschil in het gedrang worden gebracht of wanneer hij van oordeel is dat het antwoord zijn soevereiniteit of zijn veiligheid kan aantasten.
- 3°) Het verzoek om inlichtingen en de bijlagen worden opgesteld in de Franse taal en het antwoord wordt in dezelfde taal opgesteld.

SLOTBEPALINGEN

ARTIKEL 22

De Overeenkomst betreffende uitlevering en wederzijdse rechtshulp in strafzaken tussen het Koninkrijk België en het Koninkrijk Marokko, en het Aanvullend Protocol, ondertekend te Rabat op 27 februari 1959, voor zover zij betrekking hebben op wederzijdse rechtshulp in strafzaken, worden door deze Overeenkomst opgeheven.

ARTIKEL 23

Elke Overeenkomstsluitende Partij geeft aan de andere Partij kennis van de vervulling van de luidens haar Grondwet vereiste procedures betreffende de inwerkingtreding van deze Overeenkomst. Deze Overeenkomst gaat in de eerste dag van de tweede maand die volgt op de laatste kennisgeving.

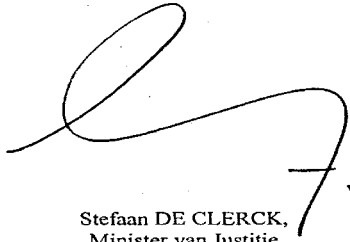
Deze Overeenkomst is gesloten voor onbeperkte duur. Elke Overeenkomstsluitende Partij kan de Overeenkomst opzeggen door middel van een schriftelijke kennisgeving die de andere Partij langs diplomatieke weg wordt bezorgd. De opzegging wordt van kracht zes maanden na de datum van toezending ervan.

TEN BLIJKE waarvan, de daartoe gemachtigde vertegenwoordigers van beide Staten, deze Overeenkomst hebben ondertekend en er hun zegel hebben aan gehecht.

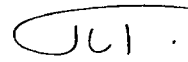
GEDAAN te Brussel, op 7 juli 1997, in twee exemplaren, in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal, de drie teksten zijnde gelijkelijk authentiek.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË :

VOOR HET KONINKRIJK MAROKKO :



Stefaan DE CLERCK,  
Minister van Justitie



Abderrahmane AMALOU,  
Minister van Justitie

[ FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS ]

## CONVENTION ENTRE LE ROYAUME DE BELGIQUE ET LE ROYAUME DU MAROC SUR L'ENTRAIDE JUDICIAIRE EN MATIÈRE PÉNALE

Le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc,

Désireux de maintenir et de resserrer les liens qui unissent leurs deux pays et de régir leurs rapports dans le domaine de l'entraide judiciaire en matière pénale, ont décidé d'actualiser et de modifier la Convention d'extradition et d'entraide judiciaire et le Protocole additionnel signés le 27 février 1959. En conséquence ils ont décidé de conclure la Convention suivante :

### *Article 1. Obligation d'entraide*

1 ) Les Parties contractantes s'engagent à s'accorder selon les règles et sous les conditions déterminées par les articles suivants, l'entraide judiciaire dans toute affaire pénale.

2 ) Les dispositions de la présente Convention s'appliquent également quand l'entraide judiciaire demandé a trait à une procédure répressive en matière fiscale (douanes et accises, impôts directs ou indirects et contrôle des devises).

3 ) Cette entraide ne s'applique pas à l'exécution réciproque des décisions en matière pénale.

### *Article 2. Exceptions*

1 ) La présente Convention ne s'applique pas dans le cas d'infractions purement militaires ou politiques.

2 ) L'entraide judiciaire pourra être refusée :

a) Si la demande vise des infractions considérées par l'État requis, comme des infractions connexes à des infractions politiques ou militaires.

b) Si l'État requis estime que l'exécution de la demande est de nature à porter atteinte à sa souveraineté, à sa sécurité ou à son ordre public, ou n'est pas compatible avec sa législation.

### *Article 3. Motivation du refus*

Tout refus d'entraide sera motivé.

### *Article 4. Exécution des Commissions rogatoires*

1 ) L'État requis fera exécuter, dans la forme prévue par sa législation, les demandes d'entraide relatives à une affaire pénale qui lui seront adressées par les autorités judiciaires compétentes de l'État requérant et qui ont pour objet d'accomplir des actes d'instruction, de

communiquer des pièces à conviction ou de remettre des objets, des dossiers ou des documents.

2 ) L'État requis pourra transmettre seulement des copies ou photocopies certifiées conformes des dossiers ou documents demandés.

Toutefois, si l'État requérant demande expressément la communication des originaux, il sera donné suite à cette demande dans toute la mesure du possible.

*Article 5. Remise des documents et objets*

1 ) L'État requis pourra surseoir à la remise des objets, dossiers ou originaux de documents dont la communication est demandée, s'il lui sont nécessaires pour une procédure pénale en cours. La remise sera effectuée une fois que la procédure est close.

2) Les objets ainsi que les originaux des dossiers et documents qui auront été communiquée en exécution d'une commission rogatoire seront renvoyés aussitôt que possible par l'État requérant à l'État requis, à moins que celui-ci s'y oppose expressément.

*Article 6. Perquisitions et saisies*

Les Parties contractantes ne subordonnent pas la recevabilité des commissions rogatoires aux fins de perquisition et de saisie à des conditions autres que celles ci-après :

a) Le fait qui a donné lieu à la commission rogatoire est punissable selon le droit des Parties contractantes d'une peine privative de liberté d'un maximum d'au moins six mois.

b) L'exécution de la commission rogatoire est compatible avec le droit de la Partie requise.

c) A demande de perquisition ou de saisie devra être accompagnée d'un mandat du juge compétent de l'État requérant.

*Article 7. Notification d'actes de procédure et de décisions judiciaires en matière pénale*

1 ) L'autorité requise en vue de la notification d'un acte judiciaire y fera procéder par simple remise au destinataire pour autant que l'autorité requérante ne demande pas une autre forme de notification.

2 ) La preuve de notification se fera au moyen d'un récépissé daté et signé par le destinataire ou d'une déclaration de l'autorité requise constatant le fait, la forme et la date de la notification.

L'un ou l'autre de ces documents sera immédiatement transmis à l'autorité requérante.

3 ) Si le destinataire refuse de recevoir l'acte ou si la notification ne peut se faire pour une autre raison, l'autorité requise reverra sans délai l'acte à l'autorité requérante en indiquant le motif qui a empêché la notification.

*Article 8. Citation des témoins et des experts*

1 ) Sur demande expresse de la Partie requérante, la Partie requise invitera le témoin ou l'expert à se rendre sur le territoire de l'autre Partie pour comparaître personnellement. La réponse du témoin ou de l'expert sera communiquée à l'autorité requérante.

2 ) Le témoin ou l'expert qui n'aura pas déféré à une citation à comparaître dont la renise a été requise ne pourra être soumis à aucune sanction ou de mesure de contrainte, alors même que cette citation contiendrait des injonctions, à moins qu'il ne se rende par la suite, de son plein gré, sur le territoire de l'État requérant et qu'il n'y soit régulièrement cité à nouveau.

*Article 9. Frais de voyage et de séjour des experts et des témoins*

1 ) Les frais de voyage et de séjour seront accordés au témoin ou à l'expert, d'après les tarifs et règlements en vigueur dans l'État requérant.

2 ) La demande de renise de la citation ou la citation elle-même devra mentionner le montant et les modalités de remboursement des frais de voyage et de séjour par l'autorité compétente de l'État requérant au témoin ou à l'expert.

3 ) Les autorités de l'État requérant s'engagent à faciliter dans toute la mesure du possible les déplacements du témoin ou de l'expert sur son territoire, en ce compris, l'avance, à sa demande, de tout ou partie des frais de voyage et de séjour.

*Article 10. Comparution des témoins détenus*

1 ) Toute personne détenue, dont la comparution personnelle en qualité de témoin ou aux fins de confrontation est demandée par l'État requérant, sera transférée temporairement sur le territoire où l'audition doit avoir lieu sous condition de son renvoi dans le délai indiqué par l'État requis et sous réserve des dispositions de l'article 11 dans la mesure où celles-ci peuvent s'appliquer.

2 ) Le transfèrement pourra être refusé :

a) Si la personne détenue n'y consent pas.

b) Si sa présence est nécessaire dans une procédure pénale en cours sur le territoire de l'État requis.

c) Si son transfèrement est susceptible de prolonger sa détention ou si d'autres considérations impérieuses s'opposent à son transfèrement sur le territoire de l'État requérant.

3 ) La personne transférée devra rester en détention sur le territoire de l'État requérant à moins que l'État requis ayant accordé le transfèrement ne demande sa mise en liberté.

*Article 11. Immunité des témoins et des experts*

1 ) Aucun témoin ni expert, de quelque nationalité qu'il soit, qui, à la suite d'une citation, comparait devant les autorités judiciaires de l'État requérant ne pourra être ni poursuivi, ni détenu, ni soumis à aucune restriction de sa liberté individuelle sur le territoire de



cette État pour des faits ou condamnations antérieurs à son départ du territoire de l'État requis.

2 ) Aucune personne de quelque nationalité qu'elle soit, citée devant les autorités judiciaires de l'État requérant afin d'y répondre de faits pour lesquels elle fait l'objet de poursuites, ne pourra y être poursuivie, ni détenue, ni soumise à aucune autre restriction de sa liberté individuelle pour des faits ou condamnations antérieurs à son départ du territoire de l'État requis et non visés par la citation.

3 ) L'immunité prévue au présent article cessera lorsque le témoin, l'expert ou la personne poursuivie, ayant eu la possibilité de quitter le territoire de l'État requérant pendant trente jours consécutifs, après que sa présence n'était plus requise par les autorités judiciaires, y est néanmoins demeuré ou y est retourné après l'avoir quitté.

#### *Article 12. Communication d'extraits du casier judiciaire*

1 ) Les renseignements provenant du casier judiciaire, demandés dans une affaire pénale, seront communiqués dans la même mesure que s'ils étaient demandés par une autorité judiciaire de l'État requis.

2 ) Les demandes émanant d'un tribunal civil ou d'une autorité administrative seront motivées. Il y sera donné suite dans la mesure des dispositions légales ou réglementaires internes de l'État requis.

#### *Article 13. Forme de la demande d'entraide judiciaire*

1 ) La demande d'entraide devra contenir les indications suivantes :

a) L'autorité dont émane la demande ;

b) L'objet et le motif de la demande ;

c) Dans la mesure du possible, l'identité et la nationalité de la personne en cause ;

d) Le nom et l'adresse du destinataire s'il y a lieu ;

e) Le cas échéant, toute autre information que possède l'autorité requérante et relative à la demande d'entraide.

2 ) En outre, les demandes de commissions rogatoires prévues aux articles 4 et 6 mentionneront un exposé sommaire des faits, les chefs d'inculpation et les textes de loi applicables.

#### *Article 14. Procédure*

1 ) Les commissions rogatoires prévues aux articles 4 et 6 de la présente Convention seront transmises par la voie diplomatique. Les demandes de notification d'actes judiciaires et d'extraits du casier judiciaire seront transmises directement entre les Ministères de la Justice des deux pays.

2 ) En cas d'urgence, les commissions rogatoires pourront être adressées directement par les autorités judiciaires de la Partie requérante aux autorités judiciaires de la Partie req-

uise. Ces commissions rogatoires et les pièces relatives à leur exécution seront renvoyées, dans tous les cas, selon la voie prévue au paragraphe précédent.

3 ) Les communications tendant à obtenir de simples renseignements pourront être échangées directement entre les autorités judiciaires ou les autorités de police criminelle.

*Article 15. Dénonciation de faits aux fins de poursuites*

1 ) Toute dénonciation de faits aux fins de poursuites sera transmise par la voie prévue à l'article 14 de la présente Convention.

2 ) Dès qu'il aura établi la compétence de ses tribunaux, l'État requis informera l'État requérant des possibilités existant pour les Parties lésées de se constituer Partie civile ainsi que des voies de recours utilisables.

3 ) L'État requis doit notifier à l'État requérant la suite réservée à la dénonciation.

*Article 16. Echange d'avis de condamnation et de décisions de justice*

Chacune des Parties contractantes donnera à la Partie intéressée avis des condamnations pénales et des autres mesures de sûreté concernant les nationaux de cette Partie et faisant l'objet d'une inscription au casier judiciaire ; les Ministères de la Justice se communiqueront ces avis au moins un fois par an. Sur demande expresse, il sera envoyé copie de la décision intervenue.

*Article 17. Langues*

1 ) La demande d'entraide judiciaire et tout document amixte seront rédigés dans la langue de la Partie requérante et accompagné d'une traduction dans la langue française.

2 ) Toute traduction qui accompagne une demande d'entraide sera certifiée conforme par une personne habilitée à cet effet selon la législation de la Partie requérante.

*Article 18. Exemption de légalisation*

En application de cette Convention, les documents et traductions rédigés ou certifiés par les tribunaux ou autres autorités compétentes de l'une des Parties ne feront l'objet d'aucune forme de légalisation, quant ils sont pourvus du cachet officiel.

*Article 19. Règlement des différends*

Tout différend occasionné par l'interprétation ou l'application de la présente Convention sera résolu par voie diplomatique.

Il est créé une commission mixte consultative, composée de représentants des Ministères des Affaires étrangères et de la Justice, qui se réunira périodiquement à la demande de l'un ou l'autre État, afin de faciliter le règlement des problèmes qui surgiront de l'application de cette Convention.

*Article 20. Gratuité de l'entraide judiciaire*

Sans préjudice des dispositions prévues par l'article 9, les Parties renonceront au remboursement des frais occasionnés par l'entraide judiciaire, exception faite des frais d'expertise ; ces frais seront remboursés sur production de pièces justificatives.

*Article 21. Echange d'informations sur les législations nationales*

1) Les Parties contractantes s'engagent à échanger des informations relatives à leurs législations respectives en matière pénale, ainsi qu'aux domaines des procédures criminelles et de l'organisation judiciaire.

A cet effet, et en tant qu'organe chargé de recevoir les demandes d'informations émanant de ses autorités judiciaires et de les transmettre aux organes de réception compétents de l'autre Partie, la Belgique désigne le Ministère de la Justice.

Le Maroc désigne le Ministère de la Justice.

2) L'État requis peut refuser de donner suite à une demande d'informations quand ses intérêts sont affectés par un litige ou quand il estime que la réponse peut porter atteinte à sa souveraineté ou à sa sécurité.

3) La demande d'informations ainsi que ses annexes seront rédigées dans la langue française, la réponse sera rédigée dans la même langue.

*Dispositions Finales*

*Article 22*

La présente Convention abroge la Convention d'extradition et d'entraide judiciaire en matière pénale entre le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc, ainsi que le Protocole additionnel, signés à Rabat, le 27 février 1959, dans la mesure où ceux-ci visent la matière de l'entraide judiciaire en matière pénale.

*Article 23*

Chacune des Parties contractantes notifiera à l'autre Partie l'accomplissement des procédures requises par sa constitution pour l'entrée en vigueur de la présente Convention. Celle-ci prendra effet le premier jour du deuxième mois suivant la date de la dernière de ces notifications.

La présente Convention est conclue pour une durée illimitée. Chacune des deux Parties peut la dénoncer au moyen d'une notification écrite adressée par voie diplomatique à l'autre Partie. La dénonciation prendra effet 6 mois après la date de son envoi.

En foi de quoi, les représentants des deux États autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention et l'ont revêtue de leur sceau.

Fait à Bruxelles, le 7 juillet 1997 en double exemplaire, en langue française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi.

Pour le Royaume de Belgique :  
Le Ministre de la Justice,  
STEFAN DE CLERCK

Pour le Royaume du Maroc :  
Le Ministre de la Justice,  
ABDERRAHMANE AMALOU

DÉCLARATION SUR BASE DE L'ARTICLE 2, 2), B) DE LA CONVENTION ENTRE  
LE ROYAUME DE BELGIQUE ET LE ROYAUME DU MAROC SUR L'ENTRAIDE  
JUDICIAIRE EN MATIÈRE PÉNALE, SIGNÉE À BRUXELLES LE 7 JUILLET 1997

“Le Royaume de Belgique peut refuser une demande d'entraide si cette demande se rapporte à une infraction passible de la peine de mort au Royaume du Maroc et si celui-ci ne donne pas de garanties suffisantes que la peine de mort ne sera pas prononcée ou, si elle est prononcée, qu'elle ne sera pas exécutée.”

Le Ministre des Affaires étrangères,  
KAREL DE GUCHT

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE KINGDOM OF MOROCCO ON JUDICIAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS

The Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco,

Desiring to maintain and strengthen the ties uniting the two countries and to regulate their relations in the matter of judicial assistance in criminal matters, have decided to update and amend the Convention concerning extradition and judicial assistance in criminal matters (with additional Protocol), signed on 27 February 1959. Accordingly, they have decided to conclude the following Convention:

*Article 1. Obligation to provide judicial assistance*

1. The Contracting Parties agree to extend to each other, in accordance with the rules and conditions laid down in the following articles, judicial assistance in all criminal cases.

2. The provisions of this Convention shall also be applicable when the judicial assistance requested is related to criminal proceedings in fiscal matters (customs and excise, direct or indirect taxes and currency control).

3. Such assistance shall not be applicable to the reciprocal enforcement of criminal judgements.

*Article 2. Exceptions*

1. This Convention shall not be applicable to cases involving purely military or political offences.

2. Judicial assistance may be refused:

(a) If the request relates to offences that the requested State regards as offences connected to political or military offences.

(b) If the requested State considers that compliance with the request would prejudice its sovereignty, security or public order, or is inconsistent with its laws.

*Article 3. Reasons for refusal*

Reasons shall be given for any refusal of assistance.

*Article 4. Compliance with letters rogatory*

1. The requested State shall comply, under the procedure provided in its laws, with requests for assistance in criminal cases transmitted to it by the competent judicial authorities of the requesting State, for the purpose of conducting investigations, transmitting evidence and sharing property, records and documents.

2. The requested State may transmit only certified true copies or photocopies of requested records and documents.

However, if the requesting State explicitly requests the transmittal of originals, the request shall be honoured insofar as possible.

*Article 5. Transmittal of documents and property*

1. The requested State may postpone the transmittal of requested property, records or original documents if they are needed for pending criminal proceedings. The transmittal shall be effected at the conclusion of the proceedings.

2. Property and original records and documents transmitted in compliance with letters rogatory shall be returned as soon as possible by the requesting State to the requested State, unless the latter explicitly waives the return thereof.

*Article 6. Search and seizure*

The Contracting Parties shall not base the admissibility of letters rogatory for search and seizure on any conditions other than those that follow:

(a) The offence that resulted in the letters rogatory is punishable under the laws of the Contracting Parties by a sentence of deprivation of liberty amounting to at least six months.

(b) Compliance with the letters rogatory inconsistent with the laws of the requested Party.

(c) The request for search and seizure must be accompanied by a warrant from the competent judge of the requesting State.

*Article 7. Service of court documents and records of criminal judgements*

1. The authority requested to serve a court document shall simply deliver the document to the person to be served, unless the requesting authority requests another method of service.

2. Proof of service shall consist of a receipt dated and signed by the person served or a declaration from the requested authority indicating that the document has been served, along with the method of service and the date.

Such a document shall be transmitted immediately to the requesting authority.

3. If the person to be served refuses to accept the document, or if it cannot be served for any other reason, the requested authority shall return it without delay to the requesting authority, stating the reason that prevented service.

*Article 8. Summoning of witnesses and experts*

1. At the explicit request of the requesting Party, the requested Party shall invite the witness or the expert to travel to the territory of the other Party to appear in person. The reply of the witness or the expert shall be communicated to the requesting authority.

2. The witness or the expert who has failed to answer a summons whose service was requested may not be subjected to any punishment or measure of restraint even if the summons consists of a subpoena, unless he or she subsequently enters the territory of the requesting Party voluntarily and is formally summoned again while there.

*Article 9. Travel and subsistence expenses for experts and witnesses*

1. Travel and subsistence expenses shall be paid to the witness or the expert in accordance with payment scales and rules in force in the requesting State.

2. The request for service of the summons or the summons itself shall state the amount to be reimbursed for travel and subsistence expenses by the competent authority of the requesting State to the witness or the expert.

3. The authorities of the requesting State agree to facilitate insofar as possible travel by the expert or the witness in the territory of that State, including, when requested, an advance on all or part of his or her travel and subsistence expenses.

*Article 10. Appearance of witnesses held in custody*

1. A person in custody whose personal appearance as a witness or for purposes of confrontation is requested by the requesting State shall be temporarily transferred to the territory where the hearing is to take place, on condition that he or she is returned by the time limit set by the requested State and subject to the provisions of article 11 insofar as these are applicable.

2. The transfer may be refused:

(a) If the person in custody does not consent.

(b) If his or her presence is needed at criminal proceedings pending in the territory of the requested State.

(c) If the transfer may prolong his or her period in custody or if other overriding considerations prevent the transfer to the territory of the requesting State.

3. The person transferred shall remain in custody in the territory of the requesting State unless the requested State, having agreed to the transfer, requests the person's release.

*Article 11. Immunity of witnesses and experts*

1. No witness or expert of any nationality who appears as summoned before the judicial authorities of the requesting State may be prosecuted, detained or subjected to any restriction of personal liberty in the territory of that State for offences committed or convictions pronounced before his or her departure from the territory of the requested State.

2. No person of any nationality who is summoned before the judicial authorities of the requesting State to answer for offences that are the subject of proceedings may be prosecuted, detained or subjected to any other restriction of personal liberty in that territory for



offences committed or convictions pronounced before his or her departure from the territory of the requested State which are not cited in the summons.

3. The immunity provided for in this article shall cease if the witness, expert or person subject to proceedings who has had the opportunity to leave the territory of the requesting State for thirty consecutive days from the date on which his or her presence is no longer required by the judicial authorities has remained there or returned there after having left.

*Article 12. Transmittal of extracts from judicial records*

1. Information from judicial records requested for a criminal case shall be transmitted in the same manner as if they were requested by a judicial authority of the requested State.

2. Reasons must be given for requests from a civil court or administrative authority. Such requests shall be granted to the extent permitted by the legal provisions or domestic regulations of the requested State.

*Article 13. Content of requests for judicial assistance*

1. A request for assistance shall contain the following information:

- (a) The authority making the request;
- (b) The purpose and grounds for the request;
- (c) Where possible, the identity and nationality of the person concerned;
- (d) Where appropriate, the name and address of the person to be served;
- (e) Where necessary, any other information possessed by the requesting authority relating to the request for assistance.

2. In addition, the requests in letters rogatory referred to in articles 4 and 6 shall include a summary of the facts, the charges and the applicable legal texts.

*Article 14. Procedure*

1. The letters rogatory referred to in articles 4 and 6 of this Convention shall be transmitted through the diplomatic channel. Requests for service of judicial decisions and extracts from judicial records shall be transmitted directly between the Ministries of Justice of the two countries.

2. In case of urgency, the letters rogatory may be sent directly by the judicial authorities of the requesting Party to the judicial authorities of the requested Party. Such letters rogatory, together with any documents related to their implementation, shall be returned, without exception, through the channel stipulated in the above paragraph.

3. Simple requests for information may be communicated directly between the judicial authorities or criminal police authorities.

*Article 15. Charges of offences for the purpose of instituting proceedings*

1. Any charge of offences for the purpose of instituting proceedings shall be transmitted through the channel stipulated in article 14 above.
2. Once it has established the jurisdiction of its courts, the requested State shall inform the requesting State of any existing mechanisms by which the injured Parties may bring criminal indemnification proceedings and of any available remedies.
3. The requested State shall notify the requesting State of any action taken on the basis of the charges.

*Article 16. Exchange of information regarding convictions and court decisions*

Each Contracting Party shall inform any other Party of criminal convictions and other detention orders against nationals of that Party entered in the judicial records; the Ministries of Justice shall communicate such information to each other at least once yearly. On express request, they shall also forward a copy of the record of any decision.

*Article 17. Languages*

1. Any request for judicial assistance and all annexed documents shall be drawn up in the language of the requesting Party and accompanied by a translation into French.
2. Any translation accompanying a request for assistance shall be certified by a person authorized to do so under the laws of the requesting Party.

*Article 18. Exemption from authentication*

For the application of this Convention, documents and translations drawn up or certified by courts or other competent authorities of either of the Parties shall not require any form of authentication, provided they bear the official seal.

*Article 19. Settlement of disputes*

Any dispute arising in connection with the interpretation or application of this Convention shall be resolved through the diplomatic channel.

A Joint Consultative Commission shall be established comprising representatives of the Ministries of Foreign Affairs and Justice and shall meet regularly at the request of either State, to assist in the settlement of problems arising from the application of this Convention.

*Article 20. Provision of judicial assistance free of charge*

Without prejudice to the provisions of article 9 above, the Parties shall waive any claim to reimbursement of expenses arising from judicial assistance, with the exception of fees to experts; such fees shall be reimbursed on presentation of appropriate documentation.

*Article 21. Exchange of information on national laws*

1. The Contracting Parties agree to exchange information on their respective criminal laws, criminal procedures and judicial systems.

For this purpose, Belgium designates the Ministry of Justice to be responsible for receiving requests for information from its judicial authorities and for transmitting them to the competent authorities of the other Party.

Morocco designates the Ministry of Justice.

2. The requested State may refuse to comply with a request for information where its interests are affected by a dispute or where it considers that the response may endanger its sovereignty or security.

3. A request for information and any documents annexed thereto shall be drawn up in the French language; the reply shall also be drawn up in that language.

*Article 22*

*Final provisions*

This Convention abrogates the Convention concerning extradition and judicial assistance in criminal matters between the Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco (with additional Protocol), signed in Rabat on 27 February 1959, insofar as it relates to judicial assistance in criminal matters.

*Article 23*

Each Contracting Party shall notify the other Party of the completion of the procedures required by its Constitution for the entry into force of this Convention. This Convention shall enter into force on the first day of the second month following the date of the last of these notifications.

This Convention is concluded for an indefinite period. Either Party may denounce it by giving notice in writing to the other Party through the diplomatic channel. Such denunciation shall take effect six months following the date on which it is sent.

In witness whereof the representatives of the two States, being duly authorized for this purpose, have signed this Convention and affixed their seals hereto.

Done in Brussels on 7 July 1997, in duplicate in the French, Dutch and Arabic languages, the three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Belgium:

STEFAN DE CLERCK  
Minister of Justice

For the Kingdom of Morocco:

ABDERRAHMANE AMALOU  
Minister of Justice

DECLARATION REGARDING ARTICLE 2, PARAGRAPH 2 (B), OF THE CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE KINGDOM OF MOROCCO ON JUDICIAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS SIGNED IN BRUSSELS ON 7 JULY 1997

The Kingdom of Belgium may refuse a request for assistance if the request relates to an offence punishable by death in the Kingdom of Morocco and if the Kingdom of Morocco does not provide sufficient guarantees that the death penalty will not be pronounced or, if it is pronounced, will not be carried out.

The Minister for Foreign Affairs :  
KAREL DE GUCHT

